



وزارة شؤون الشباب والرياضة

التقرير السنوي للنفاز إلى المعلومة لوزارة

شؤون الشباب و الرياضة

2018

جانفي 2019

تقديم:

أقرت تونس حقّ كلّ شخص طبيعي ومعنوي في النفاذ إلى المعلومة قصد تكريس الشفافية والتصدي للفساد وكذلك تكريس الأحكام الدستورية (الفصل 32 من الدستور)، بإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر نجاعة وشفافية يعتبر ركنا أساسيا من أركان الحوكمة الرشيدة، حيث أن الشفافية تتطلب تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة شفافة، وبالتالي فإن العلاقة بين الحق في النفاذ إلى المعلومة والشفافية هي علاقة جدلية، بمعنى أنه كلما توفر هذا الحق في الدولة وكان الوصول إليه سهلا كلما كان مؤشر الشفافية مرتفعا.

ويعتبر صدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة نقلة نوعية في اتجاه مزيد تكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد نظرا للإجراءات العملية التي تضمنها لتيسير الحصول على المعلومة من قبل المتعامل مع الإدارة ووضوح الشراكة بين المجتمع المدني والإدارة.

وعلى إثر إصدار منظمة أنا يقظ تقريرها السنوي حول "النفاذ إلى المعلومة... بين القانون وتحديات التطبيق" يوم 28 سبتمبر 2018 بمناسبة اليوم العالمي للنفاذ إلى المعلومة، تم ضمن هذا التقرير تصنيف وزارة شؤون الشباب على رأس قائمة الإدارات الأكثر تفاعلا مع طلبات النفاذ إلى المعلومة، لتقوم السيدة الوزيرة بالمناسبة بتكريم المكلفين بالنفاذ بالوزارة وبعض المندوبيات والمؤسسات الراجعة بالنظر لمجهوداتهم المبذولة ومساهماتهم في تطبيق هذا القانون.

وبناء على أحكام الفصل 34 من هذا القانون، يندرج هذا التقرير الذي يتضمّن حوصلة لما تمّ

إنجازه بوزارة شؤون الشباب والرياضة في مجال النفاذ إلى المعلومة وذلك خلال السنة الإدارية 2018.

إرساء الإطار التنظيمي لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة:

سعى إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفقا للمقتضيات الواردة بالقانون الجديد (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016) قمنا باتخاذ جملة من الاجراءات القانونية والتدابير الإدارية لتنظيم مختلف الجوانب المتعلقة بهذا المجال من أهمها.

- إصدار مقرر تمّ بمقتضاه تكليف مكلفّ بالنفاذ ونائب له للقيام بالأنشطة المتعلقة بالنفاذ،
- تكوين لجنة استشارية للنفاذ إلى المعلومة.
- إصدار مذكرة تفسيرية لمقتضيات القانون الأساسي والمنشور عدد 19 لسنة 2018،
- إعداد دليل يبسط إجراءات النفاذ إلى المعلومة وتمّ نشره على بوابة الوزارة
- مواصلة تنظيم الأرشيف الجاري والوسيط،
- المشاركة في الدورات التكوينية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة

إجراءات النفاذ إلى المعلومة بوزارة شؤون الشباب والرياضة:

تتمّ عمليات النفاذ إلى المعلومة بوزارة شؤون الشباب والرياضة وفق المراحل التالية:

- 1- التقدّم بمطلب للنفاذ :
يتقدّم طالب المعلومة سواء كان شخص معنوي أو مادي بمطلب في النفاذ إلى المعلومة وذلك عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني إثر تعميم مطبوعة وفق أنموذج موحد متوفر على موقع واب الوزارة أو وفق مراسلة عادية يحررها طالب النفاذ.
- 2- دراسة مطلب النفاذ من قبل المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة وذلك على مستوى إدارة التصرف في الوثائق والتوثيق بالوزارة قبل إحالته للهيكل المعني بموضوع طلب النفاذ.
- 3- تسجيل مطالب النفاذ الواردة في سجل خاصّ لذلك وهو يمثّل أداة متابعة لمطلب النفاذ منذ التقدم به إلى حين الإجابة عنه في الأجال القانونية.
- 4- إجابة طالب المعلومة و ذلك إمّا كتابيا أو إلكترونيا أو بتمكينه من المعلومة على عين المكان.

النشر الاستباقي للمعلومات:

في إطار تطبيق مقتضيات الفصل السادس من القانون عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة سعت وزارة شؤون الشباب والرياضة خلال السنة الإدارية 2018 إلى نشر العديد من المعطيات والمعلومات من خلال مواقع الإلكترونية www.mjs.tn

ومن بين العناصر التي يتم نشرها بصفة دورية على هذه الروابط الإلكترونية نذكر:

- التنظيم الهيكلي للوزارة
- قائمة بالهيكل والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة
- دليل التواصل يضم أرقام هواتف وفاكس هيكل الوزارة والمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.
- دليل الجامعات الرياضية ونظامها الأساسي
- النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للوزارة (التنظيم الهيكلي، الموارد البشرية، النصوص المنظمة لقطاعات الشباب والرياضة والتربية البدنية)
- ميزانية 2018
- إحصائيات خاصة بقطاع الشباب محيئة إلى حدود شهر سبتمبر 2018 (جدول إجمالي للمنشآت الشبابية، قائمة المؤسسات الشبابية، البنية الأساسية الشبابية، إحصاء المقيمين والمنخرطين بدور الشباب وتوزيعهم حسب مجال النشاط....)
- إحصائيات خاصة بقطاع الرياضة محيئة إلى حدود شهر جانفي 2019 (البنية الأساسية الرياضية، رياضة النخبة، الجمعيات والمجازين، الجامعات والجمعيات الرياضية)
- إحصائيات خاصة بقطاع التربية البدنية للسنة الدراسية 2018/2017 (مؤشرات التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية، إطارات التفقد، توزيع التلاميذ شعبة الرياضة...)
- أنشطة وبرامج قطاعات الشباب والرياضة والتربية البدنية
- قوائم بالمؤسسات الشبابية والرياضية ومعاهد التكوين الخاصة بالشباب والرياضة وعناوينها وبريدها الإلكتروني

- احصائيات حول رياضة النخبة إلى حدود سنة 2018
- طلبات العروض إلى حدود شهر جانفي 2019
- المطبوعات الإدارية على الخط
- دليل بعث المشاريع
- المناظرات الخاصة بالوزارة ونتائجها
- رابط إلكتروني يخص سياسة النفاذ إلى المعلومة يتضمن النقاط التالية:
 - ✓ قائمة إسمية في المكلفين بالنفاذ.
 - ✓ مطبوعات النفاذ إلى المعلومة.
 - ✓ الإطار القانوني المنظم للنفاذ.
 - ✓ دليل مبسّط لطالب النفاذ إلى المعلومة بالوزارة.
- نشر التقرير السنوي للنفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2017
- نشر تقارير الثلاثي الأول والثاني والثالث للنفاذ إلى المعلومة بالوزارة لسنة 2018

التكوين والتأطير:

- تنفيذا لما جاء بالفصل 60 الفقرة الرابعة الذي ينص على "توفير التكوين اللازم في مجال النفاذ إلى المعلومة لفائدة أعوان الهياكل العمومية الخاضعة لأحكام القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة" نسعى بالتنسيق مع مؤسسة الأرشيف الوطني ومع مركز تكوين ورسكلة إدارات الشباب والرياضة والتربية البدنية وكل الهياكل المعنية بموضوع النفاذ، على تكثيف الدورات التكوينية حول محتوى قانون النفاذ إلى المعلومة وتعميمها على مختلف الإداريين لنشر الوعي وثقافة النفاذ إلى المعلومة وترسيخ ممارسة وتفعيل هذا الحق. وقد تمّ تشريك المكلف بالنفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018 في الأنشطة التكوينية التالية:
- المشاركة في دورة تكوينية نظمتها مؤسسة الأرشيف الوطني حول "التصرف في الأرشيف الجاري والنفاذ إلى الوثائق الإدارية" يوم 11 أفريل 2018، شارك فيها المكلف بالنفاذ ونائبه ورئيس مصلحة الوثائق الجارية.

- مشاركة نائب المكلف بالنفاز إلى المعلومة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي الثالث للنفاز إلى المعلومة الذي أحيته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، بالشراكة مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وهيئة النفاز إلى المعلومة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتونس ومنظمة المادة 19، بمدينة الثقافة بالعاصمة يوم 27 سبتمبر 2018.
- مشاركة المكلف بالنفاز إلى المعلومة في دورة تكوينية نظمها رئاسة الحكومة بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي وهيئة النفاز إلى المعلومة ومنظمة المادة 19 من 17 إلى 19 سبتمبر 2018.
- مشاركة نائب المكلف بالنفاز إلى المعلومة في دورة تكوينية نظمها رئاسة الحكومة بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي وهيئة النفاز إلى المعلومة ومنظمة المادة 19 من 19 إلى 21 ديسمبر 2018.

تنظيم الأرشيف:

إن عملية تصنيف الملفات وتنظيمها تعد من أهم الأدوات لتفعيل حق النفاز، حيث لا يمكن النفاز إلى وثائق لا نعلم أماكن حفظها أو منتجها أو مكوناتها، وتعمل إدارة التصرف في الوثائق والتوثيق منذ نشأتها (سنة 2001) على تصنيف الوثائق الجارية بمكاتب العمل ومعالجة وفرز وتعريف الأرصدة المحولة إلى مصالح حفظ الأرشيف الوسيط ورقمنة بعض الأرصدة الحيوية الجارية أو الوسيطة ووضعها بقواعد بيانات نصية، لذلك فإن تنظيم الأرشيف تقليد تم إرسائه بوزارة شؤون الشباب والرياضة منذ انطلاق تنفيذ البرنامج الوطني للتصرف في الوثائق الإدارية والأرشيف الذي نعمل باستمرار على تطويره لتجويد الخدمات المقدمة وإتاحة المعلومة.

لكن خلال هذه السنة، ونظرا لعدم قدرة محلات الحفظ المتوفرة حاليا على استيعاب الأرصدة الأرشيفية المحولة، لم تتمكن الإدارة من قبول التحويلات من مكاتب العمل بالإدارات المركزية مما أدى إلى تكديس الملفات داخلها.

مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الوزارة

خلال سنة 2018

الملاحظات	الإجابات			موضوع الطلب	عدد المطالب
	بالرفض/ السبب	خارج الأجل	في الأجل		
			*	تقرير مهمة تفقد الجامعة التونسية للشطرنج	20 مطلبا من أشخاص معنويين
تمّ طلب التمديد في آجال الرد لكن طالب المعلومة تظلم لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة التي أصدرت قرارها بتسليم الوثائق لطالها بعد حجب المعطيات الشخصية وتم تنفيذ القرار		*		التقارير السنوية للتفقدية العامة من سنة 2011 إلى سنة 2017	
			*	القانون الأساسي للجامعة التونسية للفروسية وتقاريرها المالية والأدبية	
ملف الصفقة على مستوى جهوي موجود بالبلدية	*			صفقة تعشيب ملاعب بلدية بقفصة	
			*	قائمة في الوفد الرسمي المرافق للمنتخب الوطني لكرة القدم في رحلة روسيا 2018	
			*	مشاركة 24 شاب في رحلة روسيا 2018	
توجيه طالب النفاذ إلى الجامعة التونسية	*			أسباب عدم تنظيم كأس العالم للأساطير	

لكرة القدم					
عدم القيام بمهمة تفقد خلال هذه الفترة			*	تقارير تفقد الجامعة التونسية لكرة القدم 2015، 2016، 2017	
			*	التقرير السنوي للوزارة لسنوات 2015، 2016، 2017	
ورد فيه مطلب تظلم لدى الهيئة		*		التقرير الأدبي والمالي للوزارة لسنة 2016 و2017	
ورد فيه مطلب تظلم لدى الهيئة		*		محاضر جلسات أعضاء الجامعة التونسية للشطر من 2017 إلى 2019	
وردت المطالب بتاريخ 28 ديسمبر 2018 ولم نتمكّن بعد من تجميع هذه الوثائق نظرا لتشتتها بين إدارة التخطيط والتقييم ولجنة منح الامتيازات الجبائية				09 مطالب تتعلق بالامتيازات الجبائية المتعلقة بالعشب الاصطناعي والحيبيات المطاطية للتعشيب الاصطناعي لمجموعة من الملاعب البلدية	
			*	استشارة من مندوبية سيدي بوزيد حول مطلب نفاذ ورد عليها من طرف شخص طبيعي	
تم التنسيق مع المكلف بالنفاذ بالمندوبية لحجب المعطيات الشخصية إن أمكن وتمكين طالب النفاذ من مطلبه				استشارة من مندوبية تطاوين حول مطلب نفاذ ورد عليها من طرف شخص طبيعي عن طريق إذن على عريضة	15 مطلبا من أشخاص طبيين
			*	05 مطالب حول قرارات اللجنة التأديبية للوكالة الوطنية لمكافحة تعاطي المنشطات	
تمت الإجابة عبر الفاكس			*	قائمة في الخدمات من ملف إداري لعون	

تمت الإجابة عبر مكتب الضبط وعبر البريد الإلكتروني وكانت الإجابة بعدم عقد الوزارة لاتفاقية مع الجمعية المذكورة	*			نسخة من اتفاقية شراكة بين الوزارة وجمعية الخدمة المدنية والتطوع ببزرت	
			*	تجربة الحوكمة بوزارة شؤون الشباب والرياضة	
			*	تكاليف رحلة روسيا	
			*	نتائج التحقيق الإداري في خصوص شبهة استيلاء على أموال عمومية	
			*	نتائج التحقيق حول اخلالات وتجاوزات بوحدة تنشيط الأحياء	
في انتظار رد الإدارة المعنية				التقرير المالي لبطولة العالم والتصفيات الأولمبية للشباب للتايكواندو بالحمامات	
توجيه المطلب إلى الجامعة التونسية لكرة القدم				حكم قضائي يتعلق بحارس كرة قدم	

المقترحات:

- مزيد حث هياكل الوزارة على موافاة المكلف بالنفاز إلى المعلومة بالمعلومات والوثائق المطلوبة في إطار الأجال التي يحددها القانون بمقتضى مذكرة عمل الصادرة بتاريخ 13 جوان 2018.
- نشر ثقافة النفاذ للمعلومة لدى العموم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني عن طريق أنشطة تحسيسية ودورات تكوينية تعرف بالنفاذ الى المعلومة كقانون يضمن حق كل شخص في النفاذ الى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، لتعزيز مبدأى الشفافية والمساءلة، وخاصة فيما يتعلق بالتصرف الرشيد في المرفق العام، وتحسين جودة المرفق العمومي ودعم الثقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون،
- تكثيف الدورات التكوينية للأعوان بغاية تعزيز ثقافة الانفتاح وكيفية الاستجابة لطلب النفاذ إلى المعلومة، بداية بالأعوان المكلفين باستقبال المواطنين وصولاً إلى المسؤولين الأول بالإدارات بهدف التفاعل المسؤول والإيجابي.
- تطوير المنظومة الأرشيفية المتعلقة برقمنة الوثائق لتسهيل عملية البحث والاسترجاع.
- تنظيم برامج تكوين في مجال التصرف في الوثائق العمومية لجميع المتعاملين مع الوثائق وتعريفهم بكيفية تنظيم الوثائق وتصنيفها وترميزها وتجنب الاجتهادات الفردية في انجاز ذلك ليتسنى مواصلة الأنشطة دون التأثير بتحركات الأعوان مع ضمان حماية الوثائق والمعلومات وتأمين حفظها.
- تدعيم المنظومة القانونية المتعلقة بالنفاذ ودعم هيكلة خطة المكلف بالنفاذ ليتمكن من تحقيق النجاعة اللازمة، فمجال النفاذ لا يتوفر على هيكلة إدارية قادرة على التفاعل مع مختلف المصالح الإدارية وبالتالي تجسيد قانون النفاذ.